السنة السابعة والعشرون وأربع مئة

فيها في المُحرَّم ظهر بالعراق جرادٌ أسود لم يُعهد قبلَ ذلك.

وفيها قبضَ جلالُ الدولة على الوزير أبي القاسم بن ماكولا، وحبسه في دار المملكة، فشغَبَ الغِلْمان بسببه، فنقله إلى دار المرتضى، ثم نقله إلى دار المملكة، فمرض مرضاً وقع الإياس منه، فرُوسِلَ الخليفةُ في معنى أخيه قاضي القضاة أبي عبد الله بن ماكولا، وقيل: هو يعرف أمواله، فدافع الخليفةُ عنه، فعزم الأتراكُ إمَّا على تسليمه وإلَّا خرقوا خرقاً لا يُتلافى، فخرج جواب الخليفة أنه لم يبْقَ من أمرنا إلَّا هذا الناموس في حراسة مَنْ عندنا، وهذا القاضي لم يتصرَّفْ تصرُّفاً سلطانياً تلزمه فيه تبِعة، فزاد الشغَبُ، فكتب الخليفة إلى حاجب الحُجَّاب يقول: قد زاد الأمر في اطِّراح مُراقبتنا، وإسقاط حِشْمتِنا، والأَولى أن نُغلِقَ بابَنا، ونُدبِّر أمورنا بما نحرس به جاهنا. فأمسك عن المراجعة[1].

وفي يوم السبت الرابع من جُمادى الأولى شغَبَ الغِلمانُ شغباً عظيماً، وأخرجوا الخِيَم إلى باب الأزَج، ومن الجانب الغربي إلى النَّجمي، ثمَّ اتَّفقوا على أن يكونوا يداً واحدةً، فعبر مَنْ كان بالنَّجمي إلى الجانب الشرقي، وأشاعوا المسير إلى الأهواز، وأنَّ أبا كاليجار كاتبَهم وبعث إليهم بالأموال، فبعث الملك المرتضى ونظامَ الحضرتين والماورديَّ إلى الإسْفَهسلارية والحُجَّاب فقالوا: أنفذنا المِلكُ إليكم لنتعرَّف أخبارَكم البارحةَ في المطر والريح، وقد اشتغل قلبُه بمفارقتكم منازِلَكم. قالوا: وأيُّ شيء قال؟ قالوا: هذه الجملة لا غيرُ موجودة. قالوا: انصرفوا في دَعَةِ الله. وعَزَّ عليهم ذلك، وقالوا: هذه لهوٌ وسُخريةٌ بنا. ثم نفروا نفرةً قويةً، وقالوا: ما بقي بعد هذا بقيةٌ. فراسلوه: اخرُجْ من بيننا، فقد بالغتَ في هلاكنا، وأعطيتَ إقطاعنا لغيرِنا، وهذا البلدُ ما يحمِلُكَ وإيَّانا. فأبطأَ عليهم الجوابُ، فركبوا بأجمعهم، وأحدقوا بداره، وقالوا للحاجب: نريد المَلِكَ يقف على الرَّوشَنِ يُكلِّمنا، فأخبره، فخرج ووقف على

(١) الخبر في المنتظم ١٥/ ٢٥٣ـ٢٥٤.

الرَّوشَن، فما استحَوا منه، ولا ترجَّلوا عن خيولهم، ولا خدَموه، وقال[1] له أبو منصور جرادة قولاً أغلَظَ له فيه، وتجاوز الحدَّ والأدب، ثم قال: قد اجتمع العسكر كلُّهم على إخراجك من بينهم، فاخْرُجْ، فإنه أولى لكَ وأصلَحُ. ثم التفتَ إلى الغلمان وقال: أليس كذا تقولون؟ قالوا: نعم. فقال الملك: أمهلوني ثلاثةَ أيام حتى آخذ حرمي وأولادي. فقالوا: لا نفعَل، وصاحوا، ورموه بآجُرَّةٍ في صدره، فتلقَّاها بيده، وأصابته أخرى في كتفه، ورماه أبو سُكَين الدَّيلمي بِزَرْبينٍ[2] فحاد عنه، وتوارى عنهم، فأحرقوا أحد الأبواب، فرماهم غِلْمان الدار بالنُّشَّاب، وأطفؤوا ما علقت النار فيه، فجاؤوا إلى باب البستان فضربوه بالدبابيس حتى كسروه، فأمر الملك الغلمان والحاشية، فقاتلوهم ورموهم بالنُّشَّاب، ودعا مَنْ كان تحت الدار من العامة بالدخول، وإلى من كان بالجانب الغربي بالعبور، فصاحوا صياحاً خاف منه الغلمان، وانكشفوا من الميدان، وأحضروا خيامهم فنصبوها عند دار الفيل على وجه الإحاطة بالدار، وتوقَّفوا خوفاً من العامة، وخرج الملك نصف الليل في زقاق غامض، فنزل في سُمَّارية، وعبر إلى الجانب الغربي متنكراً في الظُّلمة إلى دار المرتضى، وقد غيَّر لباسَه، ومعه ثلاثة نفر، وعبَرَ خلفَه خُدَّامه وبعضُ أصحابه في سفينة، وأدركهم الغلمان، فغرَّقوها ظنًّا منهم أنه فيها، وأفلتَ مَنْ أفلتَ من تحت السيف والخوف، وحصل في دار المرتضى، ونهب الغلمانُ الدارَ وأخذوا ما فيها، حتى أبوابها وسقوفَها وساجَها، وقد كان في تلك الليلة بعث بحرمه وما يخاف عليه إلى دار الخليفة، وخلص الوزير ابن ماكولا من المطالبة، وراسل الغلمان الخليفة بقطع خطبة جلال الدولة، فقال: حتى ننظر في ذلك[3]، وخرج الملك إلى أوانا، ثم انتقل إلى كَرْخ سامراء، فكاتبه الغلمان، واعتذروا وتنصَّلوا ممَّا بدا منهم، فخرج إليه مؤيَّد الملك أبو علي ونظام الحضرتين والماوردي في رسالة الخليفة لأجل الغلمان وما شرطوه عليه من طلب المال والأقساط في وقتها، وعاد الملك إلى بغداد في شعبان، والتقوه واعتذروا

(١) في (خ): وقالوا.

(٢) الزَّربين: نوع من الأحذية. ينظر تكملة المعاجم ٥/ ٢٩٩.

(٣) في (ف): أمرك.

إليه، وصلُحَتِ الحال، ودخل حاجب الحُجَّاب إلى دار الخليفة مستجيراً به من الملك؛ لأنه اتَّهمه بما جرى، فراسله الخليفة فأسكن منه وقال: إن أردتَ الاعتزال خاطبتُ الملكَ فيك، وكانت داري موطَّأةً لك ومستقرَّكَ، وإن أردتَ العَوْدَ إلى أمرك توسَّطْتُ بينكما، ووجدتَ عندي من المراعاة لكَ ما يقتضيه اعتقادي فيك. فدعا وشكر وقال: ما أريد إلا الاعتزال. فأراد الخليفةُ مراسلةً، فبادر جلالُ الدولة وراسل الخليفة وقال: هذا قد حصل في دارك، وقد كفر نعمتي، وسعى في فساد دولتي، وعفوتُ عنه مراراً، فعدل إلى إتلاف مهجتي، وحمل الغلمان على ما فعلوا، ومع هذا فهو بدار الخلافة[1] يُراسِل ويُفسِد، ويوثب ويؤلِّب، ويبذل الأموال، وأسأله أن لا أخاطب في معناه، فأرسل إليه الخليفة بأنه رجلٌ شيخٌ، وقد تقدَّمَتْ له خدمةٌ ومناصحة، وليس يخلو أمرُه إمَّا أن يكون ما قيل عنه صحيحاً، فأين العفو الذي أمر الله به؟! وإن كان كذباً فالأناةُ والتثبُّتُ أولى، وهذه الخيانة الواقعة دخلت فيها الجماعة، وقد عفا الملك عنها، فليسَعْه عفوُه، وما علِمْنا منه إلا خيراً. فعاد الجواب مع أبي الحسين القُدُوري وأبي طاهر الحمَّامي أنَّ الدولةَ دولتُه، والفسادَ عليها فسادٌ عليه، وما يجوز لنا أن نأمنه على هذه الحال، وأن نقبل نُصحَه بعدما فعل، وهو عبدٌ من عبيدنا، لا يسوغ مَنْعُنا منه، ولكنَّ أوامرَ مولانا متقبلةٌ ممتثلةٌ لا نَرى مخالفتَها، والعسكر قد باينوه في طاعتنا، فإن عفَونا عنه فسدوا علينا، وعاد ذلك الضررُ على أمير المؤمنين، وإذا أمسكنا عن طلب تسليمه فلا أَقَلَّ من إخراجِه وإبعادِه، فإنَّه مقيمٌ على أمره في إيحاش الغلمان وحملهم على القبيح، وجرَتْ مراسلاتٌ كثيرةٌ، ووقف أمرُه، وقيل: إذا انقضى شهر الصيام خرج إلى حيث يقيِّضه الله تعالى له.

وفي شعبان قبض جلال الدولة على الوزير عميد الدولة وقيَّده، وهرب أخوه كمال الملك واستتر، وهذا الوزير وَزَرَ دفعات ويُعزَلَ، وهذه السادسة أقام فيها تسعة أشهر.

وفيها بعث صاحب مصر خمسةَ آلاف دينار يُصلِحُ بها نهراً ينتهي إلى الكوفة، ويَرِدُ إليه ماء الفرات، وجاء أهل الكوفة يستأذنون الخليفة، فثَقُلَ عليه، وسأل الفقهاء، فقالوا: هذا مالٌ يغلب عليه من فيء المسلمين، تصرفه في هذا الوجه.

---

(١) في (ف): الخليفة.

وفيها غشيَتْ بغدادَ ظُلمةٌ عظيمةٌ بحيث لم يَرَ [أحدٌ][1] أحداً، وأخذت بالأنفاس [فلو دامت ساعة لمات الناس].

وفي رجب انقضَّ كوكبٌ[2] ضوءُه مثلُ ضوء الشمس، وظهر في آخره مثل التنِّين أزرق يضرب إلى السواد، ودام ساعة[3].

ولم يحجَّ من العراق أحدٌ، وحجُّوا من الشام ومصر والبلاد.

وفيها تُوفِّي

أحمد بن محمد بن إبراهيم[4]

أبو إسحاق، الثعلبي، صاحب التفسير المشهور، ليس فيه ما يُعاب به إلا ما ضمَّنه من الأحاديث الواهية التي هي في الضعف متناهية خصوصاً في أوائل السور، وذكر في خطبة التفسير أنه سمع من ثلاث مئة شيخ من أصحاب الحديث، وذكرهم في أثناء الكتاب.

الحسن[5] بن وهب بن المُوصَلايا

أبو علي، الكاتب، المجوِّد، وفضله وخطُّه معروف.

حمزة بن يوسف بن إبراهيم[6]

الجُرْجاني، الحافظ، من ولد هشام بن العاص بن وائل التميمي، كان عالماً فاضلاً، رحل إلى البلاد في طلب العلم، وسمع الكثير، وقال: أنبأنا الحسين بن عمر الضراب، أنشدنا سمعان الصيرفي: [من مخلع البسيط]

---

(١) هذه الزيادة من (ف) و(م) و(م١). والخبر في المنتظم ١٥/ ٢٥٤، والكامل ٩/ ٤٥١.

(٢) بعدها في (م) وحدها زيادة: عظيم.

(٣) الخبر في المنتظم ١٥/ ٢٥٥، و الكامل ٩/ ٤٥١. قلت: ووقع بعد هذا الخبر في (م) و(م١) زيادة: وفيها توفي الطاهر صاحب مصر.

(٤) معجم الأدباء ٥/ ٣٦ـ٣٨. وينظر السير ١٧/ ٤٣٥.

(٥) تحرف الحسن في (خ) إلى: الحسين. والترجمة في المنتظم ١٥/ ٢٥٥ مختصرة جداً.

(٦) المنتظم ١٥/ ٢٥١، و تاريخ دمشق ١٥/ ٢٤٤ـ٢٤٦. وينظر السير ١٧/ ٤٦٩.

أشدُّ من فاقة الزَّمانِ وقوفُ حُرٍّ على هوانِ
فاسترْزِقِ اللهَ واسَتْعِنْهُ فإنَّهُ خيرُ مُستعانِ
وإنْ نبا منزلٌ بِحُرٍّ فمِنْ مكانٍ إلى مكانِ

عبد العزيز بن علي بن الحسن[1]

أبو القاسم، الشَّهْرزوي، المالكي، عابر الأحلام، كان عالماً فاضلاً، قدم دمشق وحدَّث بها، وكتب من علم التفسير عشرة آلاف ورقة، ودخل المغرب غازياً، فقتلته الروم بمكان ـ يقال له: بُونة ـ شهيداً.

سمع خلقاً كثيراً، وكان ثقةً، أنشد ليعقوب بن إسحاق الكندي: [من المتقارب]

أنافَ الذُّبانى على الأرؤُسِ فغَمِّضْ جفونَكَ أو نَكِّسِ
وضائِلْ سوادَكَ واقبِضْ يديكَ وفي قعرِ بيتِكَ فاستجْلِسِ
وعندَ مليكِكَ فابْغِ الهدى وبالوَحْدةِ اليومَ فاستأْنِسِ
فإنَّ الغنى في قلوب الرجالِ وإنَّ التعزُّزَ بالأنفُسِ
وكائِنْ ترى من أخي عُسْرةٍ غنيٍّ وذي ثروةٍ مُفْلسِ
ومن قائمٍ شخصُهُ ميِّتٍ على أنه بعدُ لم يُرمَسِ[2]

علي بن منصور[3]

[الحاكم]، أبو الحسن، الظاهر لإعزاز دين الله، صاحب مصر، ولد بالقاهرة ليلة الأربعاء لعشرٍ خَلَوْن من رمضان سنة خمس وتسعين وثلاث مئة، ووَلِيَ الأمرَ يوم عيد النحر سنة إحدى عشرة وأربع مئة، وله ستَّ عشرة سنة وثمانية أشهر وخمسة أيام بترتيب [عمَّته ستِّ الملوك، وكان سخيًّا، سمحاً، جواداً، عاقلاً، أزال الرسوم التي جدَّدها أبوه الحاكم إلى خيرٍ وعدلٍ في الرعية، وأحسَنَ السيرة، وأعطى الجندَ والقُوَّادَ

(١) تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٤٨ـ٣٤٩ (طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق). وصُوِّب منه نسبة: الشهرزوري، فقد وقعت في (خ) و(ف): المهرزوري.

(٢) في (خ) و(ف): يغمس، والمثبت من تاريخ دمشق، ويُرمَس: يوضع في الرمس، وهو القبر.

(٣) الترجمة في المنتظم ١٥/ ٢٥٥.

الأموالَ، وملك الشامَ وحلبَ وغيرَها، وكانت وفاته يوم الأحد النصف من شعبان، وعمره إحدى وثلاثون سنة، وكانت ولايتُه ست عشرة سنة وتسعة أشهر، وولي بعده ولده [إبراهيم]، ولُقِّبَ بالمستنصر وسِنُّه ثمان سنين، وقام علي بن أحمد الجرجاني الوزير بالأمر، وأخذ له البيعة، وقرَّر للجند أرزاقَهم ووَصَلَهم، واستقامَتِ الأحوال، وكانت وفاةُ الظاهر بعِلَّة الاستسقاء، تطاولت به نيفاً وعشرين سنة من عمره.

محمد بن إبراهيم بن أحمد[1]

أبو بكر [الأَرْدَسْتاني]، كان مقيماً بأصبهان، وكان صالحاً زاهداً، يحجُّ ماشياً من أصبهان إلى مكة كثيراً، وتوفِّي بهَمَذان [قال الخطيب: قدم بغداد، وحدَّث بها عن الدارقطني وغيره، وكتبنا عنه] وكان ثقة[2].

السنة الثامنة والعشرون وأربع مئة

فيها في المُحرَّم خلعَ الخليفةُ على الأفضل أبي تمام محمد بن محمد بن علي الزَّينبي، وفوَّض إليه ما كان إلى نظام الحضرتين أبيه من نقابة الهاشميين والصلاة، وأمره باستخلافِ أبي منصور محمد على ذلك، وأحضر الخليفةُ القضاةَ والأعيانَ، ووصلوا إليه، ودَعَوا له، فقال: قد عوَّلنا على محمد بن محمد بن علي الزَّينبي في نقابة أهله من العباسيين، رعايةً لحقوقٍ سالفة. فقبَّل أبو تمَّام الأرض، وخَلَعَ عليه السوادَ والطيلسان، وقرأ بعضَ عهده عميدُ الرؤساء وقال: الزَّينبي يُتمِّم هذا بمحضر من الجمع، ويُخفِّف عن هذه الحضرة العزيزة الزيادة على هذا القدر. وخرج الزينبيُّ فعبر إلى الجانب الغربي، ومعه المرتضى وقاضي القضاة وريحان الخادم وسائرُ الحُجَّاب.

وفيه اجتمع الغلمان عند مسجد القَهْرَمانة، وراسلوا الملكَ، وقالوا: نُريد أرزاقنا. وعَلِمَ أنَّ نيَّاتِهم فسدت، فأرسل إليهم وقال: ما تقدَّم لكم نطالبه، ونحن نرجع إلى ما طلبتُموه، ويكون جوابُنا يوم الاثنين. فلم يرضَوا بذلك، وأجمعوا على حصاره في

(١) تاريخ بغداد ١/٤١٧، والمنتظم ١٥/٢٥٥، والأنساب ١/١٧٨. وينظر السير ١٧/٤٢٨.

(٢) بعدها في (م) و(م١) زيادة: صدوقاً. وفي تاريخ بغداد: يفهم الحديث.